الأنباء
الاحد 29 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

لإصدار بطاقات مسبقة الدفع لعملاء الشركة

«الوطني» يوقع اتفاقية تعاون مع «كفيك»

صلاح الفليج وطارق البحر خلال توقيع الاتفاقية

في إطار استراتيجية بنك الكويت الوطني الخاصة بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من خلال التعاون مع كبرى الشركات في الكويت، وقع البنك مؤخرا اتفاقية تعاون مع الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، حيث يصدر الوطني بموجبها بطاقة مسبقة الدفع للعملاء الحاصلين على قروض مقسطة أو استهلاكية بقيمة القرض من كيفك.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني ـ الكويت صلاح يوسف الفليج إن الاتفاقية الجديدة تنص على أن يتم إيداع قيمة القرض «مقسط أو استهلاكي» الذي يحصل عليه العميل من الشركة في بطاقته مسبقة الدفع التي يتم إصدارها لصالحه من البنك وتسليمها له.

وأضاف الفليج أن البطاقة المصدرة تتميز بإمكانية استخدامها سواء داخل الكويت أو خارجها، أو من خلال مواقع التسوق الإلكترونية، مشيرا إلى أن الحد الأقصى لما يمكن إيداعه في البطاقة يصل إلى مبلغ 20 ألف دينار.

وأوضح أن البطاقة مسبقة الدفع تساعد على تلبية احتياجات العملاء الباحثين دوما عن حلول مصرفية أسهل، كما توفر في الوقت ذاته حماية للعميل لما تقدمه من مستويات عالية من الحماية والأمان.

وثمن الفليج تعاون بنك الكويت الوطني مع الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار في تقديم حلول مصرفية جديدة هي الأولى من نوعها على مستوى الكويت والخليج، مؤكدا أن البنك يسعى دائما إلى الدخول في شراكات مع الجهات الرائدة في مجالها لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية التي ترقى إلى مستوى تطلعات العملاء.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار كفيك، طارق مشاري البحر إن هذه البطاقة تعد بمنزلة إضافة جديدة لما يقدمه قطاع الخدمات التمويلية في الشركة «TAMWILIA» لعملائه، بحيث تعد الاختيار الذكي الذين يحرصون من خلاله على التحكم بقيمة مدفوعاتهم بشكل سهل وآمن.

وأضاف البحر أن تعاون «كفيك» مع «الوطني» يهدف أولا إلى الارتقاء بتجربة العملاء عبر الاستمرار بتقديم حلول مبتكرة ورائدة في مجال الخدمات المصرفية، ويأتي ذلك حرصا من الشركة على توعية عملائها بالأدوات المصرفية التي يمكن من خلالها رفع مستويات الأمان. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني يسعى جاهدا الى الارتقاء بمجموعة الخدمات والحلول نحو آفاق جديدة لا تخلو من التميز والابتكار هادفا إلى تلبية متطلبات عملائه بما يواكب التطور في مجال الخدمات المصرفية ويناسب أسلوب حياتهم بمنتهى المرونة التي تجسد بدورها مكانة البنك الرائدة في إطلاق أكثر الحلول ابتكارا على المستويين المحلي والإقليمي.

وتمنح بطاقة الوطني مسبقة الدفع مستخدميها مجموعة متكاملة من الخدمات التي تلبي جميع احتياجاتهم لمزيد من الراحة والسهولة من خلال فروعه الرئيسية في الكويت بجانب العديد من المدن والدول ومنها لندن، نيويورك، فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الأردن، لبنان، مصر، السعودية، وغيرها، حيث يمكن للعملاء الاستعانة بخدمات البنك من خلال أي من فروعه داخل الكويت أو خارجها أو عن طريق خدمة العملاء الهاتفية والتي يقدمها موظفو خدمة العملاء على مدار الساعة.

شارك في مؤتمر «عرب نت الكويت»

الشالوحي: «بيتك» زاد من حجم استثماراته في التكنولوجيا

فادي الشالوحي متحدثا خلال المؤتمر

المتحدثون في الحلقة النقاشية

شارك بيت التمويل الكويتي (بيتك) في النسخة الثانية من مؤتمر «عرب نت الكويت» الذي اقيمت فعالياته تحت رعاية وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان، وجمع أبرز المستثمرين وقادة القطاع الرقمي والمصرفي ورواد الأعمال.

وجاءت مشاركة «بيتك» من منطلق حرصه على التواجد في المؤتمرات والملتقيات التي من شأنها دعم القطاع المصرفي وتحسين بيئة الاعمال وتعزيز قطاع الاستثمار وتبادل الخبرات التي تصب في مصلحة التنمية الشاملة على جميع الاصعدة، وكذلك التعرف على آخر تطورات العالم الرقمي للاستفادة منها في العمل المصرفي وخدمة العميل.

وخلال مشاركته في الحلقة النقاشية تحت عنوان «التكنولوجية المصرفية ـ الاتجاهات الجديدة والابتكار»، قال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة في «بيتك»، فادي الشالوحي إن «بيتك» حريص على تبني آخر التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية، مع الالتزام بالمعايير الأمنية وضوابط الجهات الرقابية التي هي من التحديات التي تحد نوعا ما من الإفراط في استخدام التكنولوجية إلا ضمن إطر معتمدة وآمنة جدا، مشيرا الى ان التطور الرقمي لا يمكنه ان يحل محل البنوك ولكن يلعب الدور الأكبر في العمليات المصرفية وطرق الدفع العصرية.

تبني آخر التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية

وأضاف الشالوحي «اننا نعيش الآن وسط التكنولوجيا وفي العالم الرقمي، وهم بين أيدينا، علينا أن نستفيد منهم ونتبناهم في أعمالنا لتلبية احتياجات العملاء ومواكبة خبراتهم التكنولوجية».

وأوضح الشالوحي ان «بيتك» زاد من حجم استثماراته في التكنولوجيا، وكان ذلك ملموسا في العديد من الخدمات المبتكرة التي اطلقها لعملائه ومنها خدمة KFH Wallet، المبتكرة للدفع الالكتروني دون الحاجة لاستخدام البطاقة المصرفية، لافتا الى أن «بيتك» هو أول بنك في الشرق الاوسط وافريقيا يطبق خدمة KFH Wallet، المدعومة بخدمة ماستركارد للتمكين الرقمي للدفع عبر الهواتف الذكية (MDES)، وهي منصة مبتكرة تساعد على تحويل اي جهاز متصل بالإنترنت الى جهاز دفع الكتروني، مشيرا الى ان هذه الخدمة تقوم على نظام الامان المتوافق مع تقنية EMV.

كما أطلق «بيتك» جهاز «XTM» التفاعلي ذاتي الخدمة الذي يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية، أبرزها السحب والإيداع من دون بطاقة، في تأكيد على حرص البنك على توفير معظم الخدمات المصرفية التي يقدمها الفرع المصرفي، من خلال وسائل التقنية الحديثة وعلى مدار الساعة. وأطلق «بيتك» وللمرة الأولى في الكويت، خدمة Visa Checkout لتسهيل عملية الشراء عبر الانترنت بسرعة وأمان، وذلك لحاملي بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع بالتعاون مع شركة فيزا العالمية.

تقرير الشال

في حال لم نعرف غرضها وأهمية محتواها

تقارير وكالات التصنيف الائتماني.. ضارة

قال تقرير الشال إن تقارير وكالات التصنيف الائتماني تقارير فنية جيدة، ولكنها ضارة إذا لم نحسن معرفة غرضها وحدود وأهمية محتواها للدولة المعنية بالتقرير.

وأضاف «الشال» أن التقرير الموجه إلى جمهور المقرضين والمتعاملين ماليا وتجاريا مع الدولة، ومداه الزمني محدود بمدى التزامات الدولة المدينة، لذلك هو تقرير حول الملاءة المالية على المدى المتوسط، وهو غير معني بحصافة السياسات الاقتصادية واستدامتها. ونفعه محصور في تسهيل معاملات الدولة المعنية المالية مع عملائها في الخارج، وإن حصلت الدولة على تصنيف سيادي جيد، أفادها في خفض تكاليف ذلك التعامل، وأهمها مستوى الفوائد على تمويلاتها لكل من قطاعيها العام والخاص. وحصول الكويت على تصنيف سيادي «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة يحقق هذا الهدف، وتأكيد ذلك التصنيف الجيد رغم تفاقم الأحداث الجيوسياسية، يجعل نفعه أكبر.

ويتضح انفصام أهداف التقرير المالي عن أهداف الدولة الاقتصادية عندما تقوم الوكالة بتحديد سعر التعادل للموازنة العامة بنحو 50 دولارا للسنة المالية الحالية. فأحد أهم مبادئ علم المالية العامة، والتي ينبني عليها مبدأ استدامتها واستدامة الاقتصاد من عدمها، هو اعتمادها على مصدر تمويل مستدام، أي حصيلة نشاط اقتصادي مستقر ومستمر مثل الضرائب في الاقتصادات التقليدية، ومثل دخل الاستثمار في حالة الكويت. فعند احتساب الوكالة لسعر التعادل في الموازنة العامة، احتسبت كل إيرادات بيع النفط، وهو بيع أصل وليس إيراد مستدام، واحتسب كل إيرادات الاستثمارات الخارجية معه، وهو خلط مخالف لمبادئ علم المالية العامة، ومن دون اقتطاع ما يحول لاحتياطي الأجيال القادمة، أي ضريبة استهلاك أصل زائل، أو مخصص وهو أضعف الإيمان.

من وجهة نظر دائن للكويت، هذا الخلط صحيح، فاهتمامه مركز على كل ما يمكن أن تحققه الكويت من إيراد من العملة الصعبة إلى مدى حدود التزامه معها وتحصيله مستحقاته، لأنها مجبرة على استخدام كل تلك الحصيلة لمواجهة تلك الالتزامات. ومن وجهة نظر الدولة واستدامة اقتصادها ومعه استقرارها، تصبح خلاصته مضللة وخطرة إن فهمت تصنيفاته على أنها دليل على متانة وسلامة اقتصادها. فحتى وقت قريب، اعتمدت الكويت مصدرا زائلا في تمويل نفقات عامة جارية خربت تنافسية الاقتصاد وإنتاجية رأسماله البشري. والتحولات الأخيرة في سوق النفط، وضعت سقفا هابطا وطويل المدى على أسعار النفط، مع ضغوط مستمرة وإلى الأدنى على مستوى إنتاجه، وتوجه محموم لاستبداله بطاقة مستدامة ونظيفة، بينما ارتفعت نفقاتها العامة 5 أضعاف في 17 سنة. وإن أسقطنا بعض الماضي على المستقبل، ومع متطلبات الضرورة لزيادة النفقات العامة، يصبح الوضع الاقتصادي والسياسي غير مستدامين ما لم نستبقه بسياسات مالية واقتصادية حصيفة.

وضع الاقتصاد الكويتي صعب

رأى تقرير الشال أن توقعات النمو للاقتصاد العالمي والاقتصادات القطرية تختلف بين مصدر وآخر، ذلك الاختلاف هو حال تقريري الشقيقين «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، رغم التشابه في نظرتيهما التفاؤلية مؤخرا. مصدر ثالث يختلف معهما، حيث تغيب عن تقريره تلك النظرة التفاؤلية المستقبلية لأداء الاقتصاد العالمي، فآخر تقارير وحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة «الإيكونوميست» ـ أكتوبر 2017ـ تقدر نموا في عام 2017 وسطا بين المؤسستين، ومستقبلا أي لعام 2018 دون تلك المقدرة من قبل المؤسستين الماليتين الدولتين، حيث تتوقع نموا أدنى من الصندوق للاقتصاد العالمي في 2017، وتقدره بنحو 2,9٪ مقابل 3,6٪ لـ«صندوق النقد الدولي» ولكنه أعلى قليلا من توقعات «البنك الدولي» البالغة 2,7٪، وتخفض توقعاتها لأداء عام 2018، وتقدره بحدود 2,7٪ مقارنة بنحو 3,7٪ لـ«صندوق النقد الدولي» ونحو 2,9٪ لـ «البنك الدولي».

ويبقى الاختلاف الملحوظ في تقديرات المؤسسة نفسها بين تقرير وآخر لا يفصلهما سوى بضعة أشهر، والاختلاف بين تقارير المؤسسات عن بعضها بعضا، له مبررات منطقية، مثل ارتفاع حالة عدم اليقين منذ تبعات الأزمة المالية العالمية في 2008، ومبررات أخرى غير متوقعة، مثل التحولات السياسية، ومن أمثلتها انتخاب الرئيس الأميركي ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعنف الأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والأزمة مع كوريا الشمالية. وفي دول النفط، ولمزيج من المبررات المذكورة عاليه، تتأثر بعامل انتكاس سوق النفط بدءا من خريف عام 2014، وعليه، أصبحت الأكثر عرضة لارتفاع حالة عدم اليقين، ومعها باتت الأكثر حاجة لمعرفة حجم التحديات الناتجة عنها بما يتطلبه ذلك من تغيير جوهري في نهجها وإدارتها.

وباختصار، الأوضاع الاقتصادية في البلد صعبة، يفاقم منها الوعي بأن انتكاسة سوق النفط ليست قصيرة الأمد، وأن لأحداث العنف الجيوسياسية واحتمالات توسعها تكلفة محتملة ضخمة، وأن السياسات العامة في البلد، إما لا تعي أو لا ترغب في فهم متطلبات وتداعيات المستقبل، لذلك هي تعمل في اتجاه معاكس لتحقيق هبوط آمن للبلد. والمؤشرات الأولى توحي بأن مجلس الأمة أو بعض أعضائه لديهم من المقترحات الشعبوية، ما يكمل متطلبات تبني أسوأ سيناريو، فالمقترحات أو الأولويات المنشورة لبعض النواب حول التقاعد المبكر وإلغاء فوائد قروض التأمينات وإلغاء خفض الدعم عن بعض السلع والخدمات، كلها مكملات للتعجيل بزمن اصطدام البلد بالحائط.

«بيان»: الاقتصاد الكويتي دخل نفقاً مظلماً

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن الاقتصاد الكويتي تعرض لعدة ضربات متتالية في العقد الأخير بدءا من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الدول، ومرورا بثورات الربيع العربي، التي أثرت بشكل سلبي نسبيا على الاقتصاد المحلي، وإن كان تأثيرا غير مباشر، فضلا عن تأثر الاقتصاد بأزمة تراجع أسعار النفط المستمرة حتى الآن، قد جاء نتيجة عجز السياسات الاقتصادية الحكومية عن جعل الاقتصاد الوطني اقتصادا قويا قادرا على التصدي للأزمات المختلفة، أو على الأقل لم تساعد تلك السياسات في الحد من تأثيرات هذه الأحداث على أداء الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة التي تحصلت عليها الدولة والفوائض المالية الضخمة التي حققتها الميزانية العامة في السنوات السابقة، إلا أن السياسات التي فضلت إرسال تلك الفوائض إلى صندوقي «الاحتياطي العام» و«الأجيال القادمة» دون النظر لاستغلالها في إقامة مشروعات تساعد على تنويع مصادر الدخل، قد أدخلت الاقتصاد الكويتي في نفق مظلم ولم تسهم في إخراج البلاد من وضعها الاقتصادي الذي يزداد سوءا في السنوات الأخيرة.

وأضاف التقرير أنه مع تسجيل ميزانية الدولة للعجز المالي نتيجة هذه السياسات الاقتصادية غير الفعالة، فقد اتجهت الحكومة إلى سد ذلك العجز من خلال طرق الاقتراض المختلفة أو عن طريق السحب من أموال «صندوق الاحتياطي العام»، تلك الأموال التي لن تتمكن من سد عجز الميزانية بعد 10 سنوات، وذلك بحسب تقرير وكالة «فيتش»، الأمر الذي يستوجب على الحكومة تغيير سياساتها الحالية والاتجاه إلى سياسات وأساليب جديدة وفعالة وقادرة على حل المشكلات التي أصابت الاقتصاد المحلي في السنوات الأخيرة.

تذكير

لمساهمي شركة مبرد للنقل
(ش.م.ك.عامة)

Mubarrad transport
www.mubarrad.com.kw

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف
مجلس إدارة شركة مبرد للنقل
(ش.م.ك.عامة)

بتذكير السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 2017/11/8 م الساعة 11.00 صباحاً بالهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - منطقة الوزارات - القاعة الرئيسية رقم (3).

للنظر في جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس.

هاتف: 22464565 - 22464585

وذلك لإستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

info@mubarrad.com.kw

الإغلاق الأسبوعي

@faisalmrza

د.فيصل مرزا ـ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

خلافاً لكل التوقعات.. الأسعار تتخطى حاجز الـ 60 دولاراً

ارتفعت أسعار النفط عند الإغلاق الأسبوعي وتخطى خام برنت حاجز الـ60 دولارا لأول مرة منذ منتصف عام 2015 واستقر عند 60,44 دولارا، وارتفع خام نايمكس إلى 53,9 دولارا، هذا وتوسعت الفجوة بين الخامين إلى 6,54 دولارات دعما لتنافسية الخام الأميركي وزيادة صادراته!

ارتفاع أسعار النفط جاء بالرغم من زيادة مخزونات الخام الأميركية مؤخرا، وحتى مع استئناف إنتاج حقول النفط في ليبيا مع استقرار الوضع الأمني، وهذه أكبر دلالة على قوة الطلب التي تمتص اي زيادة في الإمدادات.

توقعات أسعار النفط لم تنجح منذ عدة سنوات ولم يتوقع الكثير من محللي الأسواق أن يتخطى خام برنت حاجز الستين دولارا هذا العام، والذي يعتبر حاجزا نفسيا صعب من وصوله الإعلام النفطي الغربي واستبعدت توقعات البنوك وبيوت الاستشارات العالمية والمنظمات الدولية، وصوله قبل عام 2020 عندما يظهر تأثير نقص استثمارات المنبع أثناء بيئة أسعار النفط المنخفضة في السنوات السابقة على النقص في الإمدادات!

تخطي حاجز الستين دولارا هو مفتاح توازن أسواق النفط، وعند هذا المستوى من الأسعار يفترض أن يبدأ المستثمرون في جني الأرباح، وانتهاز فرص التحوط لبعض الناتج الهامشي للسنوات المقبلة ما سيدعم المزيد من الارتفاع، لأن أحد اهم الأسباب الرئيسية للمضاربين في الشراء هو أنهم يتوقعون المزيد من الارتفاع في الأسعار، وبذلك فهم يرغبون في ركوب موجة الشراء خاصة خام نايمكس الآجل الذي يواجه المزيد من الانبساط في المنحنى الأمامي والذي لا يظهر اي حافز لوضع المزيد من النفط في الخزانات بسبب عزوف المصافي الأميركية المتطورة عن تكرير النفط الصخري الخفيف بسبب اقتصادياته الأقل أمام نفوط الخليج العربي! وهذا شجع تزايد صادرات الخام الأميركي، التي استفادت من اتساع الفجوة السعرية بين خامي برنت ونايمكس Brent/WTI Spread، تنافس الخام الأميركي صعد بصادرات الخام الأميركي مؤخراً إلى أكثر من 1,9 مليون برميل يوميا. مخزونات النفط الخام الأميركية وصلت إلى 456 مليون برميل، أي 80 مليون برميل أي أقل من ذروتها في أواخر مارس 2017، والتي بدأت تستنزف بسبب الصادرات القياسية.

وهناك عوامل أخرى دعمت ارتفاع الأسعار: قوة الطلب من الصين لأن الطاقة الاستيعابية لمصافي التكرير الصينية وصلت إلى مستويات قياسية فوق 12 مليون برميل يوميا مستفيدة من الهوامش الربحية العالية للمشتقات البترولية، ولذلك جاءت الحاجة إلى زيادة كبيرة جدا في واردات النفط خصوصا من المصافي المستقلة على وجه الخصوص، والمتوقع أستمرار الطلب من المصافي الصينية بهذا لتغذية الطلب القوي خلال فصل الشتاء، ولذلك سوف يزيد الطلب من الصين في الوقت الذي لايزال تصدير النفط الخام الأميركي إلى الصين محدودا. وقد لوحظ ايضا تعثر صادرات النفط والمكثفات الإيرانية إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية عام 2015 عند مليوني برميل يوميا هبوطا من ذروتها مؤخراً عند 2,3 مليون برميل يوميا بسبب أعمال الصيانة.

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	20 أكتوبر	27 أكتوبر	الفرق
خام نايمكس	51.84 دولارا	53.90 دولارا	+2.06 دولار
خام برنت	57.75 دولارا	60.44 دولارا	+2.69 دولار

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادئ
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك